



Distr.
GENERAL

A/9026
1 November 1974
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH



UN LIBRARY

CONFERENCE

UNSA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون
البند ٤٢ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول)

المقرر : السيد لويس لاسكارو (كولومبيا)

١- أحالت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٢٢٣٧ المنعقدة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، الى اللجنة الثانية البند ٤٢ من جدول الأعمال الممنون " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد : تقرير مجلس التجارة والاقتصاد " .

٢- ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ١٦٠٧ الى ١٦١٣ ، المنعقدة من ١٥ الى ١٧ ومن ٢١ الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ، وفي جلساتها ١٦١٩ و ١٦٢٠ المنعقدتين في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر . وفي الجلسة ١٦١١ ، قررت اللجنة تقديم تقرير مستقل عن هذه الجلسات . وتتضمن المحاضر الموجزة المتصلة بهذا الموضوع عرضا لمناقشات اللجنة . وسوف يتضمن الجزء الثاني من التقرير (A/9026/Add.1) عرضا لمناقشات اللجنة في الجلسات اللاحقة .

٣- وفي الجلسة ١٦٠٧ التي عقدت يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ، استمعت اللجنة الى بيان افتتاحي من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد .

٤- وكانت أمام اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير مجلس التجارة والاقتصاد عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة (١) .

(ب) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال دورته الخامسة والسبعين المسماة (٢) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥

(A/9015)

(٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣ ألف (A/9603/Add/1) الباب الأول .

(ج) تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد عما توصل اليه في دراسته المتعلقة بوضع الأرقام القياسية للأسماء (TD/B/5.3 و Suppl.1 و Suppl.1/Add.1)

٥- وفي الجلسة ١٦١٩ المنعقدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل فولتا العليا، نيابة عن وفود اثيوبيا وأفغانستان وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وداهومي ورواندا وزائير والسودان وفولتا العليا وليسوتو ومالي ونيبال ويوغوسلافيا، مشروع قرار (A/C.2/L.1353) معنون "التدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية".

٦- وفي الجلسة ١٦٢٠ المنعقدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر قام ممثل فولتا العليا، نيابة عن مقدمي المشروع، بتعديل شفوي للفقرة ١ من منطوق مشروع القرار بالاستعاضة عن لفظة "انشاء" بلفظة "عقد".

٧- وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا، بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ١٥ أدناه، مشروع القرار الأول).

٨- وفي الجلسة ١٦١٩ المنعقدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل فولتا العليا، نيابة عن وفود بوروندي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجزائر وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية والسنغال والعراق وغابون وفولتا العليا وكوبا والكونغو والمكسيك ومنغوليا وهنغاريا واليمن واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا واليونان، مشروع قرار معنون "تقرير مجلس التجارة والاقتصاد".

٩- وفي الجلسة نفسها، اقترح ممثل موريتانيا اقبال باب المناقشة في مشروع القرار .

١٠- ووافقت اللجنة باقتراح مسجل على اقبال باب المناقشة، وذلك بأغلبية ٣٥ صوتا مقابل ٢٨، وامتناع ٣٣ عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ألبانيا، الامارات العربية المتحدة، ايران، باكستان، البحرين، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوروندي، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية المانيا الاتحادية، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، داهومي، سرى لانكا، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، العراق، غابون، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، فولتا العليا، قطر، كوبا، الكونغو، الكويت، ليبيا، مالطة، مالي، مدغشقر، المغرب، منغوليا، موريتانيا، النيجر، الهند، هنغاريا، اليمن، اليمن الديمقراطية، ويوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون : الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، اوروغواي، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بوليفيا، جمهورية المانيا الاتحادية، الدانمرك، زائير، السويد، شيلي، فرنسا، فنلندا، فيجي، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان.

المتنعمون : اثيوبيا، الأردن، اسرائيل، افغانستان، اكوادور، اندونيسيا، اوغندا، بورما، بيرو، تايلند، تركيا، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية خمير، الجمهورية الدومينيكية، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساحل العاج، السلفادور، سنغافورة، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنزويلا، كولومبيا، كينيا، لاوس، لبنان، ليسوتو، مالاوي، ماليزيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية.

(١- وفي الجلسة نفسها، تمت الموافقة على مشروع القرار A/C.2/L.1326 بتصويت جرى بندا الأسماء، وذلك بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٤، وامتناع ٣٣ عن التصويت (انظر الفقرة ١٥ أدناه، مشروع القرار الثاني)، وكانت نتيجة الاقتراع كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الاردن، استراليا، البانيا، الامارات العربية المتحدة، ايران، ايسلندا، ايطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوروندي، بولندا، بيرو، تركيا، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية المانيا الاتحادية، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، الدانمرك، داهومي، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساحل العاج، سرى لانكا، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، الصين، العراق، غابون، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، فنلندا، فولتا العليا، قبرص، قطر، كندا، كوبا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبريا، مالطة، مالي، مدغشقر، المغرب، المكسيك، منغوليا، موريتانيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون : اوروغواي، باراغواي، شيلي، نيكاراغوا.

المتنعمون : اثيوبيا، الأرجنتين، اسبانيا، اسرائيل، افغانستان، اكوادور، اندونيسيا، اوغندا، بوتان، بورما، بوليفيا، تايلند، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية خمير، الجمهورية الدومينيكية، زائير، السلفادور، سنغافورة، سيراليون،

غانا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، لاوس، لبنان، ليسوتو، مالاوي، ماليزيا،
مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٢- وفي الجلسة ١٦١٩ المنعقدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل اليابان،
نيابة عن وفود اثيوبيا والأرجنتين واندونيسيا واونغندا وايران وباكستان والبرازيل وبوروندي وسيرو
وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وزامبيا والسويد والفلبين وفنلندا وكولومبيا وكينيا وليسوتو
ومصر والمكسيك ونيجيريا والهند واليابان ويوغوسلافيا مشروع قرار (A/C.2/L.1360) معنون "الدورة
الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".

١٣- وفي الجلسة نفسها، ألقى أمين اللجنة بيانا عن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار.

١٤- وفي الجلسة نفسها كذلك، وافقت اللجنة على مشروع القرار (A/C.2/L.1360) بدون
تصويت (انظر الفقرة ١٥ أدناه، مشروع القرار الثالث).

توصيات اللجنة الثانية

١٥- توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعات القرارات التالية :

مشروع القرار الأول التدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس التجارة والانهاء (٣) عن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير خاصة لصالح البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية ،

وان تحيط علماً بقرار مجلس التجارة والانهاء ١٠٠ (د - ١٣) المؤرخ في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ بشأن التدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية ،

وان تحيط علماً كذلك بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٤ بشأن التدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً ،

وان تشير الى القرار ٦٢ (د - ٣) الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانهاء في ١٩ آيار/مايو ١٩٧٢ (٤) والمتعلق بالتدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية ،

وان تشير أيضاً الى قرارها ٣١٧٤ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن التدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً ،

وان تقرر أن الأخذ بتدابير خاصة لصالح البلدان الأقل نمواً في ميدان السياسة التجارية لم يتم ، وان المساعدة المالية المقدمة لتلك البلدان أقل بكثير من المستوى الأمثل الضروري لتمكينها من بلوغ معدل النمو المستهدف في الاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (٥) .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615) .

(٤) انظر : اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانهاء ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول ، 'التقرير والمرفقات' (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ، 'ألف' .

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .

- ١- تؤيد القرار ١١٩ (د - ١٤) الذي اتخذته مجلس التجارة والانهاء في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، والذي يقضي بمعد فريق حكومي دولي لتحليل وتقييم التقدم الذي تم احرازه ، وتقديم اقتراحات بشأن الوسائل الملائمة للتغلب على الصعوبات التي تظهر في تنفيذ تدابير السياسة العامة لصالح البلدان الأقل نموا ، عملا بأحكام قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانهاء ٦٢ (د - ٣) ؛
- ٢- وتحت الدول الأعضاء ومنظمات مجموعة الأمم المتحدة على أن تضاعف بسرعة قصوى جهودها لصالح البلدان الأقل نموا ، ولا سيما في ميدان التجارة ؛
- ٣- وترجو المؤسسات المالية الدولية ، لا سيما المؤسسة الانمائية الدولية والمصارف الانمائية الاقليمية ، ان تخصص على سبيل الاستعجال المزيد من الموارد للبلدان الأقل نموا ؛
- ٤- وتقرر النظر ، في دورتها الثلاثين ، في مذكرة الأمين العام عن انشاء صندوق خاص لصالح البلدان الأقل نموا (٦) .

مشروع القرار الثاني
تقرير مجلس التجارة والتنمية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس التجارة والتنمية (٧) ،

وان تشير الى القرار ١١١ (د - ١٤) الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية في ١٢ ايلول/
سبتمبر ١٩٧٤ ، والقرار ١٨٧٣ (د - ٥٦) الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٧
آيار/مايو ١٩٧٤ ،

وان تأخذ في الاعتبار ان رئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السيد
كلود وميرو ألميدا ، وزير الخارجية السابق لشيلي ، لا يزال سجيناً منذ عام ،

وان تعيد الى الذاكرة ان السيد ألميدا كان يضع مكانته ومعارفه في خدمة المجتمع الدولي
لا سيما في الدورة الثالثة للمؤتمر التي عقدت في سانتياغو بشيلي في عام ١٩٧٢ ،

تكلف رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة والامين العام للأمم
المتحدة ان يطلب الى حكومة شيلي الافراج فورا عن السيد كلود وميرو ألميدا ، رئيس الدورة
الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥

• (A/9615)

مشروع القرار الثالث

الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٦٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ ،
والى قرار مجلس التجارة والتنمية ١١٣ (د - ١٤) المؤرخ في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٤ ،
وان تضح في اعتبارها دعوة حكومة كينيا لعقد الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والانماء في نيروبي ،

١- تقبل مع التقدير دعوة حكومة كينيا ؛

٢- وتقرر أن تعقد الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيروبي خلال
شهرى آيار/ مايو وحزيران/ يونيه ١٩٧٦ لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع .
